

تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٨٦  
صادره بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧

أسفرت مراجعة بيانات الرقم التأميني عن وجود بعض حالات الإزدواج التأميني فيما بين الأنظمة التأمينية ومكاتب التأمينات .

لذا نود أن نلفت النظر إلى ما يلى :

أولاً : أن نظام المعلومات الجديد يقوم أساساً على مبدأ أن يكون لكل مواطن رقم تأميني وحيد ثابت مهما تعددت مدد اشتراكه أو انتقل من صاحب عمل إلى آخر أو نظام تأميني إلى آخر أو تغيرت حالته التأمينية من مؤمن عليه إلى صاحب معاش أو من مستفيد إلى مؤمن عليه .

ثانياً : مراعاة كتابة القاتون والقطاع التابع له المواطن سواء كان مؤمناً عليه أو صاحب معاش أو مستفيد حسب ما يوضحه الملف التأميني الموجود بالمكتب .

ثالثاً : في حالة إخطار المكتب بوجود إزدواج تأميني أو إزدواج في صرف الحقوق التأمينية ، تتم دراسة الحالة دراسة قانونية وفنية دقيقة وتعرض علينا نتيجة الدراسة في أسرع وقت ممكن لاتخاذ اللازم مع مراعاة اتخاذ الإجراء المناسب وعلى الأخص بالنسبة لإيقاف صرف المعاشات التي يثبت عدم قانونية صرفها .

رابعاً : يراعى اتباع هذه التعليمات بكل دقة ضماناً لحسن أداء وسير العمل ، وعلى الإدارة العامة للشئون الإدارية إبلاغ هذه التعليمات لمن يتلزم بتنفيذها .

تحريراً في ١٩٨٦/٣/٢٧

رئيس مجلس الإدارة

(نبيل محمود حكم)